التضمين في لزوميات المعري

الباحثة. بثينة عبد الباقي عبد المحسن

أ.د أيمن سعود متعب

جامعة بغداد – كلية العلوم الإسلامية

buthaina.Abd2203m@cois.uobaghdad.edu.iq

iymanahmed@cois.uobaghdad.edu.iq

الملخص

وهو نوع من الإقتباس مختص بالشعر. ويعرف عند أهل البديع بأن يضمن الشاعر كلامه شيئاً من مشهور شعر الغير مع التنبيه عليه ان لم يكن مشهوراً. وذلك ليزداد شعره حُسناً ورونقاً.

والتضمين من الأساليب الشعرية التي شاع استعمالها عند الشعراء في عصر الشيخ (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، ولا سيما أن طبيعة ثقافة أولئك الشعراء كانت تتمثل بثقافة التقليد، وتقديس التراث، والحرص على محاكاة نماذج الفحول من الشعراء، التي كان أكثرها لشعراء العصر العباسي، لما في أشعارهم من ابتعاد عن الوحشي والغريب والجنوح نحو السهولة والسلاسة وجزالة التراكيب.

الكلمات المفتاحية: (التضمين، لزوميات، المعري).

Inclusion in the necessities of Al-Maari

Buthaina Abdel Baqi Abdel Mohsen

Ayman Sueud Muteab

University of Baghdad – College of Islamic Sciences

buthaina.Abd2203m@cois.uobaghdad.edu.iq

iymanahmed@cois.uobaghdad.edu.iq

Abstract

It is a type of quotation specific to poetry. Among the masters of rhetoric ، it is known as the poet including in his words something from the famous poetry of another, while pointing it out if it is not famous. This is to enhance the beauty and elegance of his poetry . Inclusion is one of the poetic techniques that was widely used by poets in the era of Sheikh (the end of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century), especially since the nature of the culture of those poets was represented by the culture of imitation, the sanctification of heritage, and the keenness to emulate the models of the most prominent poets, most of whom were poets of the Abbasid era, due to the fact that their poetry avoided the wild and the strange and leaned towards ease, smoothness, and the richness of its structures.

Keywords: (embedding, necessities, arri).

مقدمة

معنى (التضمين) إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تُؤدَّي كلمة مؤدَّى كلمتين كقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعدى (يسمع) باللام وإنما أصله أن يتعَّدي بالسابق مثل ﴿ **يَومَ يَسمَعُونَ الصَّيحَةَ بِالحَقِّ** ﴾ وكقول الفرزدق:

كيفَ تَرانِي قالبًا مَجنِي قد قتَلَ اللهُ زيادًا عَني

أي صرفه عني بالقتل.

وجاء في (حاشية السيد الجرجاني على الكشاف): " التضمين أن تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدلَّ عليه بذكر شيء من متعلَّقاته، كقوله (أحمد إليك فلاناً) لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء، ودلَّلت عليه بذكر صلته، أعني (إلى) أي أنهي حمده إليك

وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معًا قصدًا وتبعًا".

وجاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم**﴾" يقال عداه إذا جأوزه ومنه قولهم عدا طوره .. وإنمَّا عُدَّي بـ (عن) لتضَّمن (عدا) معنى (نبا) و (علا) في قولك نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلاً قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تعل عيناك عنهم.

قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجأوزين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأكُلُوا أَموَالَهُم إِلَىٰ أَموَالِكُم**﴾، أي ولا تضموها إليها آكلين لها.

وجاء في (الخصائص): اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعَّدى بحرف، والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين، موقع صاحبه إيذاناً

بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عزَّ اسمه: ﴿ **أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُم**﴾ وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنمَّا تقول رفثت بها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك (أفضيت إلى المرأة) جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذانا وإشعارا إنَّه بمعناه.

وجاء في (أمالي ابن الشجري) في قوله تعإلى: ﴿**مِن بَعدِ أَن أَظفَرَكُم عَلَيهِم** ﴾، أن الجاري على ألسنتهم ظفرت به وأظفرني الله به، ولكن جاء أظفركم عليهم محمولا على أظهركم عليهم.

وقال الصبان على الأشموني: إن التضمين النحوي إشراب كلمة معنى أخرى، بحيث تؤدي المعنيين، والتضمين البياني تقدير حال تناسب الحرف، وتمنع كون التضمين النحوي ظاهرًا عن البياني، للخلاف في كون النحوي قياسيًا: وإن كان الأكثرون على أنَّه قياسي، كما في ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه.

أي: فلا خلاف في كونه قياسيًا، كما أشار إليه قبل بقوله: "وهو مقيس.

تعريف التضمين:

أن يعامل فعل معاملة فعل آخر في التعَّدي واللزوم لتقارب في المعنى بينهما.

صور التضمين:

أولاً: تضمين الفعل معنى ما يتعدى بحرف جر لا يتعدى به هذا الفعل:

مثال: ﴿**وَإِذَا خَلَا بَعضُهُم إِلَىٰ بَعضٍ** ﴾ أي استكان بعضهم إلى بعض، لأن خلا أصلاً يتعدى بالباء.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

وما زالَ يردُو ذاكَ الجوَادُ حتَى أبرَّ عليه الكُدُرُ

وأبـرّ عليـه ضـمّنه معنـى عـلاه، كمـا فـي قـولهم ابـرّ زيـد علـى عمـرو، فهـو عـلاه فـي شرف أو غيره، فكان متعدياً مثله بحرف الجر (على).

ثانياً: تضمين المتعدي معنى اللازم:

مثـال: ﴿**وَاتَّبَعُـوا مَـا تَتلُـو الشَّـيَاطِينُ عَلَـى مُلـكِ سُـلَيمَانَ**﴾أي تتقول علـى ملـك سـليمان، لأن يتلو أصلاً فعل متعد.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

وإذَا عَثَرَ القومُ فاغفر لَهم فأقدَامُ كلِ فَريقٍ عثَرُ

نلحظ ها هنا أنَّه ضمّن الفعل عثر معنى الفعل (تدهور) فالمعنى: تدهور القوم فتغفر لهم، إلا أنَّ الفعل عثر هو فعل متعد ضَّمنه معنى الفعل اللازم (تدهور).

فالتضمين النحوي إذاً سبب من أسباب تعدَّي الفعل ولزومه وذلك، بأن نشرب فعلاً لازماً أو أحد مشتقاته معنى فعل متعدٍ ليتعَّدى تعديته: ﴿**وَلَا تَعزِمُوا عُقدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ**﴾ قد ضمَّن تعزموا معنـى تنووا فُعَّدي تعديتـه. أو أن نُشرِبَ فعـلاً متعَّدياً أو أحد مشتقاته معنـى فعل لازم ليصير لازماً مثله: ﴿**فَليَحذَرِ الَّذِينَ يُخَـالِفُونَ عَن أَمرِهِ**﴾ ضمن (يخالف) معنى (يخرج) فصار إلى اللزوم.

ويختص التضمين عن غيره من المعدَّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدُيَّ (ألوت) إلى مفعولين بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) بعدما كان قاصراً ﴿**لَا يَألُونَكُم خَبَالًا**﴾ لمَّا ضمَّن معنى (لا أمنعك) . وُعدَّي (أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ) إلى ثلاثة مفاعيل لما ضمن معنى (أعلم وأرى) بعدما كان متعَّدياً لواحد بالسابق وإلى الآخر بالباء ﴿**أَنبِئهُم بِأَسمَائِهِم فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسمَائِهِم**﴾ (نَبِّئُونِي بِعِلمٍ)

ثالثاً: تضمين اللازم معنى المتعدَّي لمفعول واحد:

مثال: ﴿**وَلَا تَعزِمُوا عُقدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ**﴾ أي تنووا عقدة النكاح، فتعزم لازم يتعدى ب(على).

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

فقالُوا تَمادَى به وقتُه وأدركهُ الموتُ لمَا كبرَ

فضمّن الفعل (تمادى) معنى الفعل (استطال به) أي صار طويلاً بواسطة، فتمادى لازم عدَّاه ب(على).

رابعاً: تضمين اللازم معنى المتعدي لمفعولين:

في هذا النّوع ينصبُ الفعل اللازم مفعولاً به مع أنّه فعلٌ لازم ينبغي أن يكتفي بفاعله.

قال تعإلى: ﴿**ألا إنَّ ثَمودَ كفَرُوا رَبَّهُم**﴾ (سورة هود الآية: ٦٨)، الفعل "كفرَ" فعلٌ لازم، فنقول مثلاً: "كفرَ الرّجلُ" ولا حاجةَ لإضافةِ مفعولٍ به، ولكن في الآية تضمّن الفعلُ "كفر" معنى الفعل "جحَد" (وهو فعلٌ متعدٍّ)، فنصبَ مفعولاً به "ربَّهم".

وقال تعإلى أيضاً: ﴿**وَمَن يَرغَبُ عَن مِلَّةِ إبراهِيمَ إلّا مَن سَفِهَ السابق**﴾ (سورة البقرة الآية ١٣٠)، الفعلُ "سَفِهَ" فعلٌ لازم، ولكنّ الفعل في الآيةِ تضمّن معنى الفعل المتعدّي "جهِلَ"، فأخذ حكمَه ونصبَ مفعولاً به "السابق".

مثال: ﴿**وَمَا يَفعَلُوا مِن خَيرٍ فَلَن يُكفَرُوهُ**﴾ أي يحرموه.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

وإذا البَجَادُ أتَى الفتاةُ بدفئِها فخبأهَا وكأَنَهُ ديباجُهَا

نلحظ ها هنا كيفية تضمين الفعل اللازم (أتى) معنى الفعل المتعدي (غطى)، والتقدير: غطى البجاد الفتاة بدفئها.

خامساً: تضمين المتعَّدي لمفعول معنى فعل متعد لمفعولين:

مثال: ﴿**وَلَا تَمُدَّنَّ عَينَيكَ إلى مَا مَتَّعنَا بِهِ أَزوَاجًا مِنهُم زَهرَةَ الحَيَاةِ الدُّنيَا**﴾ أي أعطينا فزهرة هنا مفعول به ثان لمتعَّنا.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

وأشرفُ من ترَى في الارضِ قدراً يعيشُ الدهرَ عبدَ فمٍ وفرجِ

اعتمد الشاعر في الشاهد السابق على تضمين الفعل المتعدَّي لمفعول واحد (يعيش) معنى الفعل المتعدَّي لمفعولين (يقضي)، والتقدير: يقضي الدهر عبد فم.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

سلبتهُ بردَ الوردِ راحةُ ميتةٍ غصبتهُ حينَ كستهُ بردَ بنفسجِ

اعتمد الشاعر في الشاهد السابق على تضمين الفعل المتعدي لمفعول واحد (سلب) معنى الفعل المتعدي لمفعولين (منع)، والتقدير: منعه بردَ الوردِ.

تضمين الفعل المتعدّي الذي يتعدّى لمفعولٍ واحدٍ معنى الفعل المتعدّي الذي يتعدّى لمفعولَين:

قال تعالى: ﴿**وَتَنحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً**﴾ (سورة الأعراف الاية٧٤)، الفعل "نحتَ" متعدٍّ لمفعولٍ واحد، وقد جاء في القرآن الكريم مثالُ ذلك في قول الله: ﴿**وَتَنحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتَاً فَارِهِين**﴾ (سورة الشعراء الآية ١٤٩)، فالفعل "نحتَ" في آية سورة الشعراء نصبَ مفعولاً واحداً "بيوتاً"، أمّا في آية سورة الأعراف فتضمّن الفعل "نحتَ" معنى الفعل "اتّخذ" الذي ينصبُ مفعولَين، فنصبَ "الجبالَ" ونصبَ "بيوتاً" بمعنى: تتّخذونَ الجبالَ بيوتاً.

سادساً: تضمين المتعَّدي لمفعولين معنى المتعَّدي لمفعول:

في النّوع السّابق رأينا الفعل "خلقَ" الذي تضمّن معنى الفعل "جعل"، أمّا في هذا النّوع من التضمين فسيحدث العكس، أي إنّ الفعل "جعلَ" الذي يتعدّى لمفعولَين سيتضَّمن معنى الفعل "خلقَ" الذي يتعدّى لمفعولٍ واحدٍ فقط.

قال تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّور**﴾ (سورة الأنعام الآية ١)، أي بمعنى: خلقَ الظلماتِ والنّور، فنصبَ الفعلُ "جعلَ" مفعولاً واحداً لتضمّنه معنى الفعل "خلق".

مثال: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾ أي خلق الظلمات والنور.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

رأيتُ الفتَى كالعودِ يرتعُ مرَةً وإن مسّت الأعباءُ كاهلهُ ضَجّا

نلحظ في هذا الشاهد كيفية تضمين الفعل المتعَّدي لمفعولين (رأى) معنى الفعل المتعدي لمفعول واحد (شاهدت)، والتقدير: شاهدت الفتى.

سابعاً: تضمين المتعَّدي لمفعولين معنى اللازم:

الفعل المتعدّي في هذا النّوع يأخذ حُكمَ الفعل اللازم، فيكتفي بالفاعل ولا ينصبُ مفعولاً به، بل يتعدّى بحرفِ جرٍ أحياناً.

قال تعالى: ﴿**لا يَسَّمَّعُونَ إلى الملأِ الأعلى**﴾ (سورة الصّافات الآية ٨)، الفعل "يسّمّع" متعدٍ، فنقول مثلاً: يسّمّعُ الخطبةَ التي يُلقيها الخطيب، ولكنّ الفعل في الآية تضمّن معنى الفعل "يُصغي"، والفعل يُصغي يتعدّى بحرف الجر "إلى"، فأخذ الفعل "يسّمّع" حكمَه ولم ينصب مفعولاً به، وإنّما تعدّى بحرف الجر "إلى".

مثال: ﴿ **أَلَم تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم** ﴾أي ألم ينته علمك إلى الذي يزكون أنفسهم.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

ألم ترَ للدنيا وسوءِ صنيعِها وليس سوى وجهِ المهيمنِ ثابتُ

فضمّن الفعل (ترى) معنى الفعل (تنتبه) والتقدير: ألم ينتبه علمك إلى الدنيا وما صنعته من مسأوئ؟!.

ثامناً: تضمين الأفعال معنى القسم:

مثال: ﴿**حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُم**﴾ أي حتَّى تقسموا لتأتنني به.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

فاجعل شعارَكَ حمدُ اللهِ تذكرهُ في كلِ دهركَ واستشعر بهِ حَذرا

بعد دراسة هذا الشاهد تبيّن وجود نوع من التضمين النحوي الا وهو تضمين الفعل معنى القسم، ولا سيما في قوله: (اجعل)، والتقدير أقسِم أن يكون شعارك حمد الله.

تاسعاً: تضمين الأفعال معنى القول:

مثال: ﴿**ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا العِيرُ إِنَّكُم لَسَارِقُونَ**﴾ أي قال أيتها العير إنكم لسارقون.

ومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

أدارَاً لسلمى بالنباعِ فحّمت سألت فلمّا استعجمت ثمَ صمت

جاء الفعل (سأل) بمعنى (قال)، والتقدير: سألت

عاشراً: تضمين فعل ناقص معنى فعل تام: قلت هل هناك دار لسلمى؟، فضمن الفعل معنى القول.

مثال: ﴿ **فَلَن أَبرَحَ الأَرضَ حَتَّىٰ يَأذَنَ لِي أَبِي**﴾

ضمَّن الفعل (لن أبرح) الناسخ معنى الفعل (يفارق) التام المتعدي.

ذومما جاء في هذا الباب ضمن كتاب اللزوميات قوله:

وإن يكن حادثٌ يخشَي فذُو علقٍ تظلُ تزجرهُ من خشيةِ الذيبِ

ضمّن الفعل (يكن) الناقص معنى الفعل التام (يقع) والتقدير: فإن يقع حادث.

احد عشرا: تضمين الفعل التام معنى الفعل الناقص:

﴿**أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا**﴾ ارتد عند بعض النحاة بمعنى صار فتكون بصيراً خبر ارتدَّ الذي ضمَّن معنى صار وعند نحاة آخرين تكون بصيراً حالاً لا غير.

ومما جاء في كتاب اللزوميات فيما يخصَّ التضمين قوله:

نروحُ ونغدُو لحاجاتنَا وحاجةِ من عاشَ لا تنقضِى

ضمّن الشاعر ها هنا الفعل التام (نغدو) معنى الفعل الناقص (نصبح)، والتقدير: نصبح لحاجاتنا.

والزمخشري في "الكشاف" مع قوله بأسلوب (التضمين) إلاَّ أنَّه لم يحظ بعنايته في كل المواضع، بل قال به في مواضع، وأعرض عنه في أخرى.

وابن عطية في "المحَّرر الوجيز" مع ثنائه على أسلوب (التضمين)، ووصفه له بأنَّه قول الحذاق، إلاَّ أنَّه لم يعن به كثيراً، ولم يقدمَّه على القول بتنأوب الحروف.

وابن كثير في "التفسير العظيم" استحسن القول بأسلوب (التضمين) في مواضع من تفسيره، كما فعل في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا خَلَوا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِم** ﴾ وأغفله في مواضع أخرى.

هذا، وأكثر من اعتمد على أسلوب (التضمين) من المفسرين المتأخرين، الآلوسي في "روح المعاني"، وابن عاشور في "التحرير والتنوير"، فقد توسعا جدا في توجيه الآيات بحسب أسلوب (التضمين).

ومما جاء في كتاب اللزوميات فيما يخصَّ التضمين قوله:

أقولُ لعبدِ اللهِ لمَا سقاؤنَا ونحنُ بوادِي عبدِ شمسٍ وهاشمِ

وكذلك قولـــه:

وأوادمُ الزمنِ الطويلِ كثيرةٌ وأوادمُ الطعمِ الشهيِ أوادُ

فنلحظ ها هنا أنَّه كرَّر لفظة (أوادم) إلاَّ أنَّه ضمَّنها معنيين مختلفين، فالأولى تحمل معنى أبناء آدم، بينما الثانية تحمل معنى الأدمة وهو ما يؤتدم به.

والتضمين النحوي قياسي عند الأكثرين، والتضمين البياني قياسي بإجماع النحويين. وقد ذكر ابن جني أنَّه لو نقل ما جُمع من التضمين عن العرب لبلغ مِئين أوراقاً. فإذا قرَّرنا أن التضمين قياسي فقد جرينا على قول له قوةٌ واعتمدنا على ركن شديد. وإذا قلنا سماعي فقد يعترض علينا من يقول: إنَّ من علماء اللغة من يرى أنَّه قياسي فلماذا تُضيقون على الناس؟ فنحن نثبت القولين، ولكن نُرجِّح قياسيته، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها، ولا يصح أن نحظره عليهم لأنَّه داخل في الحقيقة أو المجاز أو الكناية. والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج فكيف نسد باب التضمين في اللغة وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها؟ فعلى نحو – هذه التأويلات ينبغي أن يحمل ما ورد من هذا الباب وهو مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه، وجميع ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب إنَّما نقله من كتاب يعقوب بن السكيت في المعاني، وفي هذا الباب لم يذكر كلمة تضمين ولو مرَّة واحدة على كثرة ما أورده من مسائل.

تضمين الفعل معنى فعل يتعَّدى بذلك الحرف.

وقال ابن هشام أيضاً: على أنَّ البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي أدعيت فيها النيابة أنَّ الحرف باق على معناه وأنَّ العامل ضمَّن معنى عامل يتعَّدى بذلك الحرف؛ لأنَّ التجوز في الفعَل أسهل منه في الحرف.

وقال الدسوقي: ومذهب البصريين أنَّ كل حرف له معنى حقيقي واحد فقط، وإنَّمَا كان التجَّوز في الفعل أسهل منه في الحرف؛ لأنَّه لا مجاز في الحرف استنادا إلى مفهومه، غير مستقل بالسابق، فإن ضُمَّ إلى ما ينبغي ضمُّه كان حقيقة وإلاَّ فهو مجاز في التركيب لا في المفرد.

وجاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني: اعلم أنَّ مذهب البصريين: أنَّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن

بعض، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعَّدى بذلك الحرف أو شذوذ النيابة، فالتجُّوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ. وجوَّزه الكوفيون؛ واختار بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمغني، وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجُّوز عندهم في الحرف، قال في المغني: وهذا المذهب أقل تعسُّفاً.

وقال ابن قيَّم الجوزية: وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمَّا فقهاء العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال.

وذكرنا أنَّه قد ينوب حرفُ عن حرفٍ لأداء معنى معين، ولكن الأصل عدم النيابة بل إبقاء الحرف على أصل معناه.

ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الأصل، وأنَّ الحرف الواحد يقع بمعنى عَّدة حروف بصورة مطردة.

فـ (مِن) مثلا تأتي عندهم بمعنى على، وبمعنى عن وبمعنى في، وبمعنى الباء، وبمعنى عند.

و(الباء) تأتي بمعنى من، وبمعنى عن، وبمعنى علي، وبمعنى إلى، وبمعنى مع، و (إلى) تأتي بمعنى اللام، وفي ومن، وعند، وغير ذلك والصواب أنَّ كثيرًا منه أو أكثره خارج على التضمين.

ومعنى (التضمين) إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تُؤدَّي كلمة مؤدَّى كلمتين كقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعَّدى (يسمع) باللام وإنَّما أصله أن يتعَّدي بالسابق مثل ﴿ **يَومَ يَسمَعُونَ الصَّيحَةَ بِالحَقِّ** ﴾وكقول الفرزدق:

كيف تراني قالبًا مجني قد قتل الله زيادًا عني

أي صرفه عني بالقتل.

وقد اختُلِف في كون التضمين مجازًا أم حقيقةً على ثمانية أقوال؛ منها:

الأول: أنه مجاز مرسل؛ لأنّ اللفظ استُعمِل في غير معناه لعلاقةٍ.

الثاني: أنَّه من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهو على طريقة الأصوليين؛ لأن القرينة عندهم لا يُشترط فيها أنَّ تمنع من إرادة المعنى الأصلي.

الثالث: أنّ اللفظ المذكور مستعمَلٌ في معناه الحقيقي، ولكن تبعه لفظٌ آخر يناسبه من غير أن يُستعمل هو فيه، ومن غير أن يُستعمل له لفظٌ آخر، فيكون الكلام من باب الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها، ويتبعها في الإرادة.

الرابع: أنّ اللفظ المذكور مستعمَل في معناه الحقيقي، والمعنى الآخر دلّ عليه عاملٌ محذوف.

فهذه الأقوال من أحسن ما قيل، وبقيت أربعة أقوال أخرى.

واختُلِف في التضمين: أقياسيٌّ هو أم سماعيّ؟ وقد يكون الخلاف مبنيًّا على المسألة السابقة، فمَن يرى أنّ التضمين حقيقة فهو عنده سماعي، ومَن يرى أنه مجاز فهو عنده قياسي، وهو موضع تأمل، والمقصود أنَّهم اختلفوا على قولين:

١. **الأول:** أنَّه قياسي، وهو قول ابن جنّي، ونسبه أبو حيان إلى الأكثرين، ونقله عنه المرادي وخالد الأزهري.
٢. **الثاني:** أنَّه سماعيّ، وعزاه أبو حيان إلى البصريين، قال: «التضمين لا ينقاس عند البصريين، وإنَّما يُذهب إليه عند الضرورة» وانتصر لهذا الرأي في مواضع، ومن ذلك قوله: «التضمين لا يجوز بقياسٍ في الكلام، وإنَّما يجيء في الشِّعر للضرورة، وإن جاء شيء منه في الكلام حُفِظَ، ولم يُقَس عليه لقلّة ما جاء منه.

والقول الوسط في المسألة ما انتهى إليه مجمع اللغة العربية، وهو أنّ التضمين قياسيّ بشروطٍ ثلاثة:

١. **الأول:** تحقُّق المناسبة بين الفعلين.
٢. **الثاني:** وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الأخير، ويؤمَن معها اللَّبس.
٣. **الثالث:** أن يكون هناك غرض بلاغيّ يهدف إليه.

وفرّقَ الشيخ الخضر حسين بين العارف بأسرار العربية فإنّ التضمين يُقبل منه، بخلاف العامّي وشبيهه، والأقرب أنَّه لا حاجة لذلك، فإنّ الشروط المذكورة لا تجتمع إلاَّ لعارفٍ بأسرار العربية قاصدٍ للتضمين، ولو افترض اجتماعها على لسان العامّي من غير قصدٍ فهو مقبول؛ إذ الأسلوب إذا ثبتت صِحّته فلا ينبغي ردّه؛ لأنَّ القائل لم يقصده، ثم إنّ العامّي قد يكون استعمله مِن تقليد بعض البلغاء.

والتضمين نوعان: نحوي وبياني؛ قال الصبّان: «التضمين النحوي: إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدِّي المعنيين، والتضمين البياني: تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدّى إليه على الوجه المذكور، وهو قياسي اتفاقًا؛ لكونه من حذف العامل لدليل.

وذكر هذا التفريق التفتازاني والشريف الجرجاني (ت هـ).

وردَّه ابن كمال باشا فقال: «الحقُّ أنّ التضمينَ البياني هو التضمين النحوي، وإنَّما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشّاف حيث قَدَّر: (خارجين عن أمره)، فتَوهّم أنه تقدير لعاملٍ آخر، وليس كذلك، بل هو تفسير للفعل المضمَّن.

ووافقه د. الأمين الخضري، فقال: «وبالتأمل لا نجد بين النحاة والبيانيين خلافًا جوهريًّا. والفرقُ الوحيد هو فرار البيانيين من الجمع بين الحقيقة والمجاز، إلى جعلِ المعنى المضمَّن محذوفًا مدلولًا عليه بما هو مِن متعلَّقاته

ثم ذكر أنّ التفريق فُهِمَ من كون الزمخشري يقدِّر حالًا غالبًا، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم**﴾ ، قال الزمخشري: «وإنَّما عُدِّي فعلُ التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مُضَمَّنًا معنى الحمد، كأنَّه قيل: (ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم).

فلكونه غالبًا ما يقدِّر الحال صار ذلك عَلَمًا على مذهبه، وظنّوا مخالفته للنحاة، وليس الأمر كذلك وحسبنا أنّ غاية التضمين عند النحاة والبيانيين واحدة، كما في بحث المجمع اللغوي: (والتحقيق يسوّي بين التضمينَين البياني والنحوي من حيث الإفادة العربية)

وقد جعل ابن القَّيم التضمين من طرق حلّ المشكلات ومن بديع العربية ومحاسنها، فقد ذكر فعل الهداية واختلاف تعديته في القرآن، ثم قال: «والفرق بين هذه المواضع تَدِقُّ جدًّا عن أفهام العلماء، ولكن نذكر قاعدةً تشير إلى الفرق، وهي: أنّ الفعل المعدى بالحروف المتعددة لا بُدَّ أن يكون له مع كلّ حرف معنى زائدٌ على معنى الحرف الآخر، وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر.

هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى، وطريقة حُذّاق أصحابه. وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذِّهن. وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها

الإشكال ووجهه:

كيف قال: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤمِنِينَ**﴾، ولم يقل: (أذلّة للمؤمنين)، وإنما يقال ذَلّ له، لا ذَلّ عليه؟

توجيه الإشكال:

قوله تعالى: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤمِنِينَ**﴾: جمع ذليل، قال عليّ -رضي الله عنه-: «أهلُ رِقَّة على أهل دينهم». وقال ابن عباس (رضي الله عنه): «الذلّة: الرحمة».

قال الزجاج: «معنى (أذلة) جانبهم ليِّنٌ على المؤمنين، لا أنَّهم أذلّاء مُهانون».

قال الراغب: «الذلّ متى كان من جهة الإنسان السابق لالسابق فمحمودٌ».

وقد كان الظاهر أن يُقال: (أذلّة للمؤمنين)، كما يقال: تذلّل له، ولا يقال: تذلّل عليه؛ للمنافاة بين التُّذلل والعلوّ، فَلِمَ عُدِّي بـ(على)؟ اختُلف في ذلك على أقوال:

الأول: أن يضمَّن الذلّ معنى الحنوّ والعطف، كأنَّه قيل: (عاطفين عليهم على وجه التذلَّل والتواضع).

الثاني: للتنبيه على أنَّهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

وفيه نظر؛ فإنَّه لا يصحّ إلاَّ على تقدير مضاف: (على فضلهم على المؤمنين)، والتقدير خلاف الأصل، فلا يصار إليه وقد صحّ الكلام دونه.

الثالث: لِمُشاكَلَة (عَلى) في قوله: ﴿**أَعِزَّةٍ عَلَى الكَافِرِينَ**﴾. وفيه نظر؛ فإنّ مراعاة المعنى أولَى من مراعاة اللفظ، كما قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلنَا عَلَى قُلُوبِهِم أَكِنَّةً أَن يَفقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِم وَقرًا**﴾: «فإن قلت: هلّا قيل: (على قلوبنا أكنّة)، كما قيل: (وفي آذانِنَا وَقرٌ)؛ ليكون الكلام على نمط واحد؟ قلت: هو على نمط واحد. وترى المطابيع منهم لا يراعون الطباق والملاحظة إلاَّ في المعاني»

وليس معنى هذا أنَّ الزمخشري لا يقول بالمشاكلة اللفظية مطلقًا، بل قال بها في مواضع، وإنَّما المقصود أنَّه إن أمكن عود الغرض إلى المعنى فهو أولى من عوده إلى مجرّد اللفظ. والأقرب الأول، فهو الموافق لقوله تعالى: ﴿**أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَينَهُم**﴾.

والموافق لقول السَّلَف في الآية، ويضاف إليه (المشاكلة)؛ إذ لا مانع من اجتماعهما.

وهكذا نلحظ انقسام التضمين في الحروف على قسمين، قسم تنوب فيه الحروف عن الجمل، وقسم آخر تنوب فيه عن الحروف الأخرى اقتضاها الاستعمال، وهي حروف الجر،

واختلاف النحاة في مسألة التنأوب بين الحروف بين علماء البصرة الذين منعوا الإنابة قياسًا، وحملوا ما وجدوه من شواهد على الشذوذ، وهذا ما رجَّحناه؛ لأنَّ العدول عن التصريح بالحرف قياسًا، فيه من التكلُّف في الاستعمال، وفَهم المخاطب لمقصود الكلام، وأمَّا رأي الكوفيين فكان في إطلاق التنأوب بين حروف الجر قياسًا.

كما ظهر تعدُّد فوائد التضمين في الدرس العربي، وتمثَّلت في الدعوة إلى الأنس بالعربية ومعرفة أسرارها ودقائقها، وتفسير المعاني، والتوسُّع فيها، وإضفاء قوة للمعنى المراد، إضافة إلى توضيح المعاني للعصمة من الوقوع في الأخطاء، والبلاغة الأسلوبية التي يفيدها التضمين، عن طريق التوسُّع في الإيجاز الذي يلحقه باللفظ، والاختصار في الأساليب لدلالة بلاغية، وقد تبيَّن دور التضمين في تفسير العديد من الظواهر النحوية في القرآن الكريم، وأهميته في توجيه المعنى القرآني، عبر تطويع اللغة العربية، وجعلها تتماشى مع كلام الله المعجز الفصيح.

الخاتمة

حاول الباحث بيان مفهوم العوارض التركيبية في اللغة والاصطلاح، وتوصل إلى أن أول من أشار لهذا المصطلح هو سيبويه فهو السباق لتوضيح هذه القضية.

وقد فصل ابن جني في توضيح تلك العوارض وأفرد لها بابين في كتابه. كما اهتم المحدثون بالحديث عن عوارض الجملة.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

١. امتلك المعري الذاكرة القوية والحافظة النادرة، من خلال التفُّنن بالألفاظ والمعاني.
٢. قدم المعري في لزومياته نقداً للحياة الاجتماعية ونبذ الدنيا ودعوة للزهد.
٣. غلبت على الديوان النزعة التشاؤمية.

٤. أن العارض هو ما يعرض للجملة فتخرج عن تركيبها المتعارف عليه نحوياً إلى تركيب يفرضه عليها العارض .

٥. الصيغة الأسلوبية للزوميات فيها نوع من الضعف والإسفاف والتكرار.

٦. صرح الشاعر أن الغرض من اللزوميات الوعظ والإرشاد والنصح وليس الغاية الفنية.

٧. جنح المعري إلى توظيف مصطلحات العلوم المختلفة كالنحو والعروض والفقه، ليبرهن على رأيه في الزهد والوعظ.

٨. هناك مضمرات وعوامل كثيرة تجسدت في لزوميات المعري تمثلها نزعة التقشف الكامنة في لزومياته.

٩. ظهرت مقدرته وحافظته اللغوية بعد اعتزاله للناس ففرغ كل طاقته الفكرية المعنوية واللفظية في لزومياته.

١٠. كان متعمداً لغريب الألفاظ والتلاعب بها حتى يشرحها ويظهر جماليتها.

١١. يوصي البحث بالاهتمام بالدراسات التي تتعلق بعوارض التركيب في دواوين أخرى لأبي العلاء المعري.

١٢. ضرورة رفد المكتبة العربية بدراسات تتعلق بأسلوب المعري وأغراضه.

١٣. إنَّ السياق النصي قد يقتضي ضرورة حذف الجملة الفعلية لدلالة ماقبلها عليها وحتَّى لايتكَّرر الفعل مَّرتين أي اختصاراً وتجنُّباً للتكرار ، مما يستدعى الضرورة الحذفية للفعل والفاعل المستتر لدلالة ماقبله عليه .

١٤. أنَّ النَّكرة هي أشدُّ تمكّناً من المعرفة ؛ لأنَّ الأشياء إنَّما تكون نكرة ثمّ تُعرَّف .

١٥. أجازت العربيّة إفراد الفعل عندما يكون الفاعل مثنّى أو جمع و هو اسم ظاهر ، و قد ظهر ذلك كثيراً في اللزوميات .

وقد يحذف المبتدأ لأغراض معَّينة منها توجيه عناية المخاطب إلى الخبر ،واختبار تنُّبه السامع عند القرينة أو مقدار تنُّبهه له ووضوحه لدى المخاطب وحذفه احترازاً واختصارا وضيق المقام والتعظيم والتحقير والدلالة على التوكيد وتيسير الأنكار والدلالة على صدمة نفسية محزنة والدلالة على الفرح والدلالة على التهويل والتخويف والتنزيه والتعجيل والإسراع .وهذا ما وجدناه في لزوميات المعري .

أهم الأغراض البلاغية للتقديم والتأخير التشويق، فهذا الأسلوب يعنى بترتيب الكلمات داخل الجملة وذلك من خلال تقديم عنصر على عنصر آخر في الجملة فيؤدي معنى آخر ما كان ليؤديه لو بقي على ترتيبه الأول، لأنه يعد تغييراً في رتبة المفردات وتبادلا للمواقع فعندما تتقدم كلمة على أخرى نلاحظ المعنى النفسي الذي يحققه السياق. وهذا مالمسناه في لزوميات المعري .

إنّ الجمل في العربية تتخذ أنماطاً متعددَّة بحسب زاوية النّظر إليها ، فهي بحسب نوع الكلمات تنقسم الى جملة فعليّة و جملة إسميّة .

الهوامش والمصادر

١. مغني اللبيب: ٦٨٦/٢ عن كتب الاعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).

٢. معاني النحو: ١٢/٣, د. فاضل صالح السامرائي.

٣. حاشية الجرجاني ١/ ٩٧, حاشية الشريف علي شرح الكشاف.

٤. الكشاف: ٢/ ٢٥٧, للعلامة جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

٥. الخصائص: ٢/ ٣٠٨ ,أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

٦. أمالي ابن الشجري: ١/ ١٤٨,(ت ٤٢هـ).

٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٥٥/١ لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)ج١.

٨. الأساليب العربية في القرآن الكريم، فواز بن منتصر الشاووش.

٩. النحو الوافي: ١٥٥/٢، عباس حسن، ط٣.

١٠. علم البديع، بد العزيز العتيق (ت ١٣٩٦هـ).

١١. التضمين النحوي في القرآن الكريم: ١/١٢٥.

١٢. حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح: ٢/ ٦، خالد بن عبدالله الازهري. ج٢.

١٣. الأعمال الكاملة للخضر حسين: ٦/ ٢١٢، الأمام محمد بن الخضر حسين (ت١٣٧٧هـ)، ج٦.

١٤. حاشية الصبان على الأشموني: ١/ ١٣، لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)ج١.

١٥. حاشية الشريف شرح على الكشاف: ١/ ، علي شرح الكشاف.

١٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٦٣.

١٧. من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الحضري.

١٨. التّعبير الشّفهي والتّعبير الكتابي.

١٩. بدائع الفوائد: ٢/ ٤٢٣. أبي عبدالله محمد بن أبي بكرين ايوب ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، ج٢.

٢٠. أنموذج جليل، في أسئلة وأجوبة عن غرائب أبي التنزيل، (بن الدين ابو عبدالله محمد بن ابي بكرين عبدالقادر الحنفي الرازي، (ت٦٦٦هـ).

٢١. تفسير الطبري: ٨/ ٥٢٧، جامع البيان عن تأويل القران، ابو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) .